

Distr.: General  
2 October 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تشديد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشديد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وتحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشديد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولا - مقدمة

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تشديد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشديد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/63/303)، وبشأن تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشديد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/62/794).
- ٢ - وأثناء النظر في التقريرين، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام في المقر، وكذلك بمدير شؤون الإدارة (الموظف المسؤول) في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومدير شؤون الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وقدم لها هؤلاء ما يلزم من معلومات إضافية وتوضيحات.



## ثانياً - إدارة المشاريع الخارجية للبناء والصيانة

٣ - تلاحظ اللجنة أن مكتب خدمات الدعم المركزية مكلف بالاضطلاع بدور أساسي في توفير سياسات ومبادئ توجيهية بشأن الإدارة وتقديم المساعدة التقنية، على نحو متكامل ومتسق، للمقار الواقعة خارج نيويورك في مجال تنفيذ مشاريع البناء والصيانة. وقد عين المكتب موظفا برتبة ف-٤ يمثل دوره في الإشراف على المشاريع الخارجية، مع التركيز على الإشراف الإداري على المشاريع الأكبر حجماً، مثل تشييد مرافق جديدة في كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/62/6)، الفرع ٣٢، الفقرة ٣٢-٥). وأبلغت اللجنة بأن تنسيق الشواغل المشتركة المتصلة بإدارة المرافق يتم تيسيره عبر شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية، المنشأة عام ٢٠٠٠، على أساس مقترحات الأمين العام المبينة في الوثيقة A/55/210 (انظر مقرر الجمعية العامة ٤٦٥/٥٥). وتتألف الشبكة من موظفين فنيين معينين للعمل كجهات تنسيق في المقر وفي مختلف مراكز العمل الخارجية يقومون بتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والنهج المشتركة والتوجيهات المتصلة بالسياسات، وذلك من أجل تعزيز سلامة هذه المرافق وموثوقيتها وكفاءتها وفعاليتها. وتعتمد الشبكة نهجاً لامركزياً يقوم على التعاون والتنسيق.

٤ - وأبلغت اللجنة كذلك بأنه قبل إنشاء الشبكة، كانت مسؤولية مراقبة أعمال التشييد في المواقع الخارجية وإدارتها عموماً مسندة إلى وحدة إدارة الممتلكات والتشييد في المواقع الخارجية، وهي وحدة أنشئت عام ١٩٨٨. وكانت الوحدة مسؤولة أيضاً عن الإشراف على تخطيط وإدارة وتشغيل جميع المرافق المادية القائمة للمنظمة؛ وإعداد قواعد بيانات خاصة بجميع الممتلكات الرئيسية التابعة للمنظمة ووضع مبادئ توجيهية بشأن معايير الحيز المكاني؛ واستعراض الاحتياجات الطويلة الأجل من الحيز المكاني في جميع المواقع وصياغة وتنفيذ برامج صيانة طويلة الأجل في جميع المواقع. وبصفة خاصة، ركزت الوحدة على توفير خدمات الإدارة والتوجيه والدعم التقني في مجال إنشاء مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومرافق مكنتية في نيروبي.

٥ - وأوصت اللجنة باستمرار بأن تضطلع الأمانة العامة في نيويورك بدور تنسيقي، وذلك بأن تكفل اعتماد نهج متسق لإدارة مرافق الأمم المتحدة ومشاريع التشييد ومشاريع الصيانة الكبرى التابعة لها. ويشمل هذا النهج إجراء استعراض عام للحالة المادية للمرافق، وتقييم الممتلكات، والعقود المتصلة بالمرافق، وتدابير زيادة الكفاءة، ومشاريع الصيانة والتعديل/التحسين، والشواغل البيئية. ويتضح للجنة من تقرير الأمين العام بشأن مشاريع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن الترتيبات المبينة

في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه بشأن تخطيط وإدارة ومراقبة مشاريع تشييد مرافق جديدة والقيام بأعمال صيانة رئيسية هي ترتيبات غير مناسبة ولم تُنفذ بطريقة جيدة. وبينما يمكن أن تكون شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية آلية مفيدة للتنسيق وتبادل الخبرات، فإنها لا تؤدي الدور القيادي المطلوب. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يكون هناك منظور يشمل المنظمة ككل تحدد في إطاره الاحتياجات والأولويات بشأن أعمال التطوير هذه ومن أجل كفاءة تقديم الدعم اللازم لمراكز العمل المشاركة في هذا العمل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يكفل الأمين العام، عن طريق الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، النهوض بهذه المسؤوليات.

٦ - وترى اللجنة أيضا أن الإجراءات الحالية للموافقة على هذه المشاريع لا تنص على مشاركة كافية من الجمعية العامة (انظر الفقرتين ٣٥ و ٤٥ أدناه). وبالتالي، فإنها توصي بأن يُطلب مستقبلا إلى الأمين العام استعراض الإجراءات الحالية وتقديم مقترحات لتحسينها. وتوصي اللجنة أيضا بأن يُطلب تقديم تقرير مرحلي سنوي عن جميع المشاريع الجارية.

### ثالثا - مركز فيينا الدولي

٧ - يقدم الأمين العام في تقريره (A/63/303، الفرع الثاني) معلومات عن الحالة الراهنة لمشروع تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي عن التقدم المحرز منذ صدور تقريره السابق (A/62/358).

٨ - وأبلغت اللجنة بأن تشييد المرفق الجديد (المبنى M) سيكتمل بنهاية عام ٢٠٠٨، كما هو مقرر له. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة في فيينا أن يبدأ الآن تركيب المعدات التقنية، وهو يجري حاليا تقييما لاحتياجاته في مجال تكنولوجيا المعلومات فيما يتصل بالأمن وإدارة المباني وخدمة المؤتمرات. وسيُسلم المبنى ومرافق المؤتمرات إلى المنظمات الأربع التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقرا لها (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) قبل نهاية العام، كما هو مقرر.

٩ - وتلاحظ اللجنة أن المبنى الجديد سيستخدم كمكان إيواء مؤقت أثناء مرحلة تجديد المبنى C الحالي وإزالة مادة الأسبستوس منه، وهي عملية يُتوقع أن تبدأ خلال الأشهر الستة المقبلة. وتشير المعلومات الإضافية التي قُدمت إلى اللجنة، بطلب منها، إلى أن نسبة ٧٠ في المائة من مادة الأسبستوس قد أزيلت، وأنه من المقرر الانتهاء من هذه العملية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٠ - وتشير الفقرة ٥ من التقرير إلى أنه سيكون من اللازم على المنظمات الأربع تقاسم تكاليف الصيانة والتشغيل الإضافية المتصلة باستخدام المبنى، فضلا عن التكاليف الإضافية للأمن والسلامة من أجل الوفاء بمعايير العمل الأمنية الدنيا في المقار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن متطلبات هذه المعايير قد نُظر فيها ونوقشت مع سلطات البلد المضيف أثناء مرحلة التخطيط للمشروع. وبينما لم يسلم بعد المبنى ووثائق المشروع ذات الصلة إلى المنظمات الأربع التي تتخذ فيينا مقرا لها، فإنه ما زال ينبغي توفير بعض العناصر المنصوص عليها في إطار المعايير الأمنية، مثل إقامة الحواجز الواقية من ارتطام المركبات والمنطقة المخصصة لإيقاف المركبات على مسافة آمنة. وسيلغ مكتب الأمم المتحدة في فيينا البلد المضيف بهذه المسائل وغيرها من المسائل الأخرى المعلقة وتأمل اللجنة أن يتم إنجاز جميع العناصر الأمنية المقرر إنشاؤها قبل تسليم المبنى إلى المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضا بأن أعمال التشييد تتماشى مع قوانين البناء المعمول بها في البلد المضيف، وتستوفي جميع الشروط القانونية والمتصلة بالأعمال الهندسية وبالسلامة.

١١ - وأبلغت اللجنة بأن مبلغ الـ ١١١ ٧٠٠ دولار المحدد في الفقرة ٤ من تقريرها السابق (A/62/7/Add.9) يعادل ١٠٠ ٠٠٠ يورو، وذلك على أساس سعر الصرف المعمول به في ذلك الوقت. ويمثل ذلك حصة الأمم المتحدة البالغة ٤ في المائة من مبلغ كلي قدره ٢,٥ مليون يورو، يمثل مساهمات المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها في تكاليف التشييد، وذلك لتغطية جزء من تكلفة المعدات والأثاث المنقول، كما هو متفق عليه في مذكرة التفاهم المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١٢ - وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في اتجاه إكمال مرافق الاجتماعات الجديدة بمركز فيينا الدولي، وبال دعم الذي يقدمه البلد المضيف لهذا المشروع. وتوصي اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام بشأن تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (A/63/303).

## رابعا - تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

١٣ - قدّم تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٧٠/٥٦ الذي طلبت فيه الجمعية العامة، إلى الأمين العام، في جملة أمور أن يقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تشييد المرافق الإضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ المشروع منذ صدور التقرير السابق (A/62/487).

## الجدول الزمني للمشروع وحالة تنفيذه

١٤ - كانت الجمعية العامة قد وافقت على المشروع في قرارها ٢٧٠/٥٦. وترد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام نبذة تاريخية عن المشروع المذكور. وتلاحظ اللجنة أن المشروع شابته فترات تأخير طويلة نظرا لحدوث تنقيحات متكررة لتصميماته ونطاقه فضلا عن الافتقار إلى الخبرة التقنية وتأخر التعاقد مع الموظفين المناسبين لتنسيق الأنشطة. ويرد في المرفقات من الأول إلى الثالث الواردة أدناه إطار زمني مفصل للمشروع.

١٥ - ويتوقع الأمين العام في هذا التقرير تأخيرا إضافيا مدته ٩ أشهر في عملية استكمال مبنى المكاتب الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يُنتظر الانتهاء منه في أيار/مايو ٢٠١١ بدلا من آب/أغسطس ٢٠١٠ كما كان مقررا من قبل. ويشير الأمين العام إلى أن آخر تنقيح للجدول الزمني للمشروع أُجري بسبب التأخير في المفاوضات النهائية مع الشركة المعمارية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتأخر التعاقد مع شركة معمارية محلية لمواصلة الأعمال، وإدخال تنقيحات على وثائق التشييد، واشتراط القيام بتنسيق متعمق لعملية إصدار وثائق العطاءات، وتمديد مهلة تقديم العطاءات (الوثيقة A/63/303، الفقرة ١٤).

١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ثلثي موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جرى نقلهم إلى مواقع أخرى اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ نتيجة لتلك التأخيرات، حيث أن مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا غير مؤهل لتلبية الاحتياجات المتزايدة المنبثقة عن البرنامج القطري الموسع للمنظمة. لكن اللجنة الاقتصادية أشارت إلى أن اليونيسيف تعتزم العودة إلى المجمع عندما يتوافر حيز إضافي كاف لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها المقدرة بـ ٤٠٠٠ متر مربع.

١٧ - وأبرز الأمين العام، في تقريره (الوثيقة A/62/487، الفقرة ٦) الصعوبات التي واجهتها الشركة المعمارية الدولية في تنسيق المشروع من الخارج، والقرار المتخذ بناء على ذلك بالتعاقد مع شركة معمارية محلية لتولي مرحلة التشييد في المشروع باعتبار ذلك وسيلة أكثر فعالية من حيث التكاليف لتيسير الإدارة اليومية لأعماله. ويوضح الإطار الزمني للمشروع الذي يرد في المرفق ١ ما كان لهذه الصعوبات من أثر على أعماله بدءا بتأخر التعاقد في بادئ الأمر مع الشركة المعمارية وحتى تكرر الحاجة لإعادة النظر والتنقيح مما أفضى إلى تصاعد التكاليف وحدوث تأخيرات. وتلاحظ اللجنة أن الشركة المعمارية الدولية استبدلت أخيرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بعد مرور فترة طويلة مذ تبين أن الخدمات المقدمة لا ترقى إلى المستوى الملائم. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُبدل في المستقبل جهوداً لتقييم الخبرات المتوافرة محليا والاستعانة بها.

١٨ - وتلاحظ اللجنة أن هناك تقييما يجري لختيار الاستعانة بخدمات مهندس محلي للمسح الكمي على أساس عدم التفرغ. ويكون هذا المهندس خاضعا للإشراف المباشر لدائرة إدارة المرافق الكائنة بالمقر لكفالة مراقبة مستقلة للجوانب المتعددة لأعمال التشييد. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهندس المسح الكمي سيجري رسدا أسبوعيا لتقدم أعمال التشييد، وسيقوم كل أسبوعين باستعراض فواتير البناء وتقديمها إلى دائرة إدارة المرافق للموافقة النهائية عليها وسدادها. وتحت اللجنة الأمانة العامة على الإسراع بالتعاقد مع المهندس المذكور.

### الإضافة الملحقة باتفاق البلد المضيف والمتعلقة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب والأعمال المتعلقة بالموقع

١٩ - بالاطلاع على تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من عدم بدء العمل الفعلي في موقع الإنشاء بعد، فإن بلدية أديس أبابا لا تزال ملتزمة بأن يتم في التوقيت المناسب إنشاء الطريق العمومي البديل وإزالة بالوعات مياه العواصف ونقل مرافق الخدمات إلى مواقع أخرى قبل استهلال أعمال تشييد مبنى المكاتب الجديد المخطط لها أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الوثيقة A/63/303، الفقرة ٩). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن ممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتمعوا بممثلي وزارة الخارجية، وأنهم يجتمعون بصفة أسبوعية بموظفي البلدية ومدير مكتب العمدة. وفي اجتماع عُقد في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أُحيطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علما بأن البلدية وافقت على توفير طريق مؤقت بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أي قبل بدء أعمال التشييد. وأشار الأمين العام إلى أنه في حالة عدم نقل الطريق العمومي قبل البدء في أعمال التشييد، سيتعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشئ طريقا مؤقتا، بتكاليف إضافية على الأمم المتحدة. وأفيدت اللجنة أيضا بالتقديرات المبدئية لتكاليف تلك الأعمال، وهي تبلغ نحو ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لطريق دائم و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لطريق مؤقت مرصوف بالحصى. وتقر اللجنة بأن إنشاء طريق عمومي بديل يعد شرطا مسبقا للبدء في تشييد مرافق المكاتب الإضافية. وتخشى اللجنة أن يؤدي أي تأخير إضافي إلى تصاعد التكلفة. وهي لذلك تكرر توصيتها بأن يسعى الأمين العام سعيا حثيثا إلى الانتهاء من المناقشات الجارية في هذا الشأن حتى لا يتعرض مشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمزيد من التأخير. وتشدد اللجنة أيضا على أن تعاون البلد المضيف سيكون عاملا حاسما في استكمال المشروع.

٢٠ - وفيما يتصل بالفقرة ٨ من التقرير التي تتناول الأمر التوجيهي رقم ٢٤/٢٠٠٨ للبلد المضيف المتعلق بإجراءات استرداد الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة ذات الصلة، أبلغت اللجنة بأنه منذ اكتمال إعداد التقرير اختتمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مناقشاتها مع السلطات المحلية التي أصرت على أن تدفع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضريبة القيمة المضافة عند استيراد البضائع ثم تُرد لدى تسلم المستندات اللازمة. وتلقت اللجنة الاستشارية، توضيحا من مكتب الشؤون القانونية ردا على طلبها بشأن دفع ضريبة القيمة المضافة في إطار اتفاق الإيجار المبرم بين الأمم المتحدة وإثيوبيا. وقد جاء في رد المكتب أن الاتفاق المذكور، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ويسري لمدة ٩٩ سنة هو ينص على أن المنظمة معفاة إعفاء تاما من دفع هذه الضرائب فيما يتصل بالأراضي وأماكن العمل.

٢١ - وترى اللجنة أن هذه المسألة لا تزال في حاجة إلى تسوية، وهي تعتبر تسويتها أمرا هاما لكي يتسنى المضي قدما بالمشروع وتحث كل الأطراف المعنية على بذل قصارى الجهد من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بإجراءات دفع ضريبة القيمة المضافة. وتشدد اللجنة على أن أي مناقشات أخرى في هذا الشأن يتعين إجراؤها على مستوى رفيع وأن يشارك فيها على نحو نشط الأمين التنفيذي. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل انتهاء المناقشات في الوقت المناسب.

#### تنظيم المشروع وإدارته

٢٢ - أبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة أبرمت ترتيبات إدارية وتنسيقية تتعلق بمرحلة التشييد بين دائرة إدارة المرافق والمقر واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتنص الترتيبات على الرصد المنتظم لمراحل تقدم المشروع من خلال اتصالات هاتفية تداولية تُجرى أسبوعيا بين اللجنة الاقتصادية ودائرة إدارة المرافق بالمقر، وكذلك على إعداد تقارير شهرية عن المشروع تقوم بتجميعها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويستعرضها مدير شؤون الإدارة والأمين التنفيذي ودائرة إدارة المرافق وشعبي تخطيط البرامج والميزانية والمشتريات بالمقر. إضافة إلى ذلك، يقوم مهندس مستقل معني بالمسح الكمي، على نحو ما جاء في الفقرة ١٨ أعلاه، برصد التقدم المحرز في أعمال التشييد بصفة أسبوعية ويقدم تقريرا بذلك إلى دائرة إدارة المرافق بالمقر.

٢٣ - وفيما يتعلق بمستويات السلطة والمسؤولية عن إدارة مشروع التشييد التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعلمت اللجنة الاستشارية بأن المقر يتولى الرقابة فيما يتصل بمرحلي التصميم والتشييد، فضلا عن الإشراف على التمويل. ويتولى الفريق المحلي في اللجنة الاقتصادية، ويشمل مدير المشروع الذي جرى التعاقد معه محليا، المسؤولية عن الإشراف المباشر على المشروع والعمليات اليومية. ويخضع مدير المشروع لسلطة رئيس خدمات إدارة

المرافق باللجنة الاقتصادية الذي يخضع بدوره لسلطة مدير شؤون الإدارة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويقدم كل من مدير المشروع المتعاقد معه محليا ورئيس خدمات إدارة المرافق باللجنة الاقتصادية تقريراً عن حالة المشروع إلى المنسق المختص بالمرافق الكائن بالمقر والتابع لشبكة إدارة الممتلكات الخارجية وتبادل المعلومات (انظر الفرع الثاني أعلاه).

٢٤ - وتلاحظ اللجنة المبادرات المشار إليها في الفقرة ٢٢ أعلاه والرامية إلى تحسين الرقابة أثناء مرحلة التشييد. بيد أنها تعرب عن قلقها نظراً لعدم إحراز تقدم يُذكر على مستوى تنفيذ المشروع في فترة الست سنوات ونصف السنة المنقضية منذ بدئه. ويبدو للجنة أن مشروع إنشاء مبنى مكاتب جديد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم تُحسن إدارته محلياً ولم يتلق الدعم المناسب من المقر. يُضاف إلى ذلك أن هذا المشروع المعقد لم تتوافر له خبرة تقنية على المستوى المطلوب؛ وقد شابته وثائق المشروع نتيجة لذلك عيوب تقنية كثيرة في التصميم وفي عمليات التنقيح المتكررة، مما أفضى إلى التأخير وتصاعد التكلفة. وترى اللجنة ضرورة إجراء تحليل لتلك الطائفة العريضة من العوامل والعيوب وأوجه القصور التي عرقلت تنفيذ مشروع التشييد، واستخلاص الدروس منها لكي يتسنى تحسين إدارة المشاريع المماثلة على صعيد المنظومة. وتعرب اللجنة عن خيبة أملها لعدم خضوع القائمين على عملية الإشراف على المشروع وتنفيذه للمساءلة. وهي تذكر، في هذا الصدد، بالفقرة ٨ من تقريرها عن إطار المساءلة (A/63/457).

٢٥ - ويُشار، إضافة إلى ذلك، إلى أن توزيع المسؤوليات بين المقر واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بموجب الترتيب الحالي يشوبه الغموض. وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى تحسين العملية برمتها وإلى معالجة مسائل القيادة والمسؤولية والمساءلة معالجة شاملة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالعمل فوراً على توضيح وتحسين الترتيبات الإدارية لمشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك لكفالة أن يُنفذ الإطار الزمني الجديد المقترح في تقرير الأمين العام دون مزيد من التأخير وضمان أن يكون مبنى المكاتب الجديد التابع للجنة الاقتصادية معدداً للإشغال بحلول منتصف عام ٢٠١١ على نحو ما خطط له. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام التصدي لأي مسائل لم تجر تسويتها ويكون من شأنها أن تخلف آثاراً إضافية على سلاسة تنفيذ المشروع، بما في ذلك الإضافة الملحقة باتفاق البلد المضيف والمتعلقة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب والأعمال المتعلقة بالموقع (انظر الفقرات ١٩-٢١ أعلاه). وأخيراً، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام الإبلاغ على نحو شامل، في سياق تقريره المرحلي المقبل، بالإجراءات المتخذة لضمان تمخض المشروع عن نتائج إيجابية.

## ثالثاً - تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشبيد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

### تحسين مرافق المؤتمرات وتحديثها

٢٦ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٥٨، على تحسين مرافق المؤتمرات الموجودة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتحديثها لكي تفي بمتطلبات استيعاب الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية، وقُدِّر مجموع الاحتياجات من التمويل بـ ٤٧٩ ٠٠٠ دولار. وقد حُسبت التكلفة التقديرية على أساس التكلفة المتوقعة للمتر المربع، وهي أعدت دون الاستعانة بمهندس معماري أو خبير استشاري. وتضمّن التصميم الأولي للمشروع زيادة عدد المقاعد، ووضع نظام مؤتمرات حديث ورقمي بالكامل، وتركيب مرافق ترجمة فورية مستوفية لمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والارتقاء بمستوى بعض المرافق المادية، بما في ذلك تحسين نظم الصوتيات والتهوية وتوزيع البيانات.

٢٧ - وأشار الأمين العام في الفقرة ١٧ من تقريره (A/62/794) إلى أن التقدير المبدئي للتكلفة، الذي كان يساوي ٤٧٩ ٠٠٠ دولار، قد رُفِع إلى ٣٧٨ ٠٠٠ دولار بعد الاستعانة بخبير استشاري للمشروع وضع تصميمًا مفصلاً. وحسبما أفاد به الأمين العام، تتمثل الأسباب الرئيسية لزيادة التكلفة في ازدياد وضوح الصورة للاحتياجات نتيجة قيام الخبير الاستشاري للمشروع بوضع التصميم وبيان التكاليف بشكل مفصّل، وارتفاع قيمة العملة المحلية بنسبة ١٤ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة منذ بدء المشروع، وإضافة بعض الاحتياجات التقنية التي لم يكن مخططاً لها في الأصل، ومنها توافق الأنظمة المرئية مع الصورة العالية التحديد (High Definition)، وقابلية مقصورات الترجمة الفورية للتحريك في القاعتين ٣ و ٤، وتعديل نظم التهوية والتبريد، وزيادة البنية الأساسية الكهربائية، وتزويد المركز الصحفي بوصلة بثّ لتغطية وقائع الجلسات.

٢٨ - وأبلغت اللجنة بأنه قد بدأ في عام ٢٠٠٧ إجراء مناقصة لتوريد معدات المؤتمرات والترجمة الفورية وأرسي العقد على أحد المقاولين، وينص العقد على توقيع جزاءات إذا لم يتم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الإذن للمقاول بدخول الموقع لإكمال تركيب جميع معدات المؤتمرات والترجمة الفورية. وتم أيضاً إجراء مناقصة لتجديد جميع الأثاث الموجود في قاعات الاجتماعات، وتم إرساء عقد تنفيذ هذه الأعمال. ولم يتمكن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من إجراء مناقصة ناجحة لأعمال التشبيد.

٢٩ - وأورد الأمين العام في تقريره (الوثيقة A/62/794، الفقرات ٦-٨) عدة أسباب للتأخر في تنفيذ عملية تحديث مرافق المؤتمرات. وترى اللجنة أن افتراض أن المشروع كان

يمكن أن يصمّم داخليا من قبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي دون الاستعانة بأي خبرة خارجية يعكس قصورا في التخطيط وفي استيعاب نطاق المشروع، كما يعكس قصورا في التوجيه من المقر.

٣٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقب صدور التقرير وقبل النظر فيه مباشرة، أبلغت اللجنة بأن الإطار الزمني لمشروع التحديث هو إطار ضيق نظرا لاستخدام النظام في عقد المؤتمرات المقررة على مدى العام ولأنه من المقرر أن يجتمع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في أوائل عام ٢٠٠٩ (انظر المرفق الرابع). وهذا لا يترك، حسب رأي الأمانة العامة، سوى خيارين - إما تنفيذ مخطط للتحديث على نطاق مصغر خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أو إرجاء المشروع ثانية إلى أواخر عام ٢٠٠٩ في أقرب تقدير. والخيار الأفضل، كما أشير، سيكون المضي قدما في تنفيذ المشروع ذي النطاق المصغر، إذ أن مرافق المؤتمرات الموجودة هي في حالة من السوء تجعل من الضروري اتخاذ إجراء فوري.

٣١ - وحسبما أفادت به الأمانة العامة، سيكفل المشروع ذو النطاق المصغر أن يتم بالكامل الارتقاء بمستوى البنية الأساسية الكهربائية المطلوبة وما يتصل بالأمر من معدّات ومؤتمرات وترجمة فورية، وكذلك تجديد أثاث قاعات الاجتماعات والارتقاء بمستوى الإضاءة. ولن يُنفذ في هذه المرحلة أي من التغييرات التي كانت متوخّاة في السابق فيما يتصل بأعمال الهندسة المعمارية أو الأعمال الإنشائية أو المدنية أو الميكانيكية. علاوة على ذلك، أشير إلى أنه بتقليص نطاق المشروع ستتقلص أيضا الاحتياجات من الموارد، من ٣٧٨ ٠٠٠ دولار إلى ٣ ٤٧٩ ٠٠٠ دولار، وهو المبلغ الموافق عليه للمشروع في الأصل بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٨، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام.

٣٢ - وتدرك اللجنة الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن، وهي توصي بناء على ذلك بالموافقة على المشروع ذي النطاق المصغر والمقدّرة تكلفته بـ ٣ ٤٧٩ ٠٠٠ دولار. غير أن اللجنة تأسف لأن المشروع ذا النطاق المصغر سيحقق تحسينا وتحديثا للمرافق بدرجة أقل مما كان متوخى في الأصل. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه إلى التعليقات والملاحظات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بخصوص أوجه القصور في مرافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (انظر الوثيقة A/63/5 (VOL. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٢٣٧).

### تشديد مرافق مكتبية إضافية

٣٣ - وفقا لما أورده الأمين العام، فإن الحاجة إلى زيادة توسعة أماكن عمل الأمم المتحدة في نيروبي تنبع أساسا من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الذي دعت فيه الجمعية العامة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية لتطبيق مفهوم الدار المشتركة للأمم المتحدة بحيث توجد أماكن عمل مشتركة على الصعيد القطري. وتمشيا مع ذلك القرار، فإن ما لا يزال موجودا في وسط مدينة نيروبي من مكاتب إقليمية ودون إقليمية وقطرية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها قد وجب نقله إلى مجمّع الأمم المتحدة. كما أن ثمة سببا آخر للاحتياج إلى نقل المكاتب على هذا النحو هو تعقّد الحالة الأمنية في نيروبي.

٣٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قدّم الأمين العام إلى اللجنة تقريرا عن أماكن مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي ورد فيه أن هناك حاجة إلى حيز إضافي مساحته ١١ ٠٤٥ مترا مربعا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقدّرت تكلفة التشييد مبدئيا بـ ١٣,٤ مليون دولار استنادا إلى تكلفة أعمال تشييد نُفّذت في نيروبي في عام ١٩٩٣. واستنادا إلى التحليل النقدي في ذلك الوقت، كانت متوقعا أن يمول المشروع من إيرادات التأجير في مجمّع الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. والتمس الأمين العام بناء على ذلك موافقة اللجنة على البدء في مرحلة المشروع السابقة للتشييد وتحويله صلاحية الدخول في التزامات بقيم لا تتجاوز ١,٤ مليون دولار. ووفقا لما أورده الأمين العام، كانت وثائق المشروع المفصلة ستقدّم إلى اللجنة فور إتمام مرحلة ما قبل التشييد لكي تستعرضها، هذا إلى جانب المقترحات المتعلقة بالجدول الزمني للمشروع في مرحلة التشييد. وأرسلت اللجنة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ما يفيد بموافقتها على طلب الأمين العام بخصوص مرحلة المشروع السابقة للتشييد. ومن دواعي أسف اللجنة أنه خلال الفترة الفاصلة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، لم تتلق اللجنة الاستشارية أي تصميمات مفصلة أو تكاليف تقديرية على نحو ما قام به الأمين العام في المقترح الأولي المتعلق بمرحلة المشروع السابقة للتشييد.

٣٥ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الترتيبات الخاصة بالموافقة على مشاريع التشييد تتوافق مع ما تضمنته تقارير اللجنة من توصيات ووردت في الوثيقة A/36/643 وفي الوثيقة A/38/7/Add.1، الفقرة ٢٥. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء عدم اتسام الإجراءات الحالية بالوضوح الكافي فيما يتصل بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بجميع القائمين على هذه المشاريع. وهي توصي بناء على ذلك بإجراء استعراض لهذه الإجراءات يأخذ في الحسبان الخبرات المكتسبة إلى الآن. وينبغي تقديم مقترحات لتحسين الإجراءات إلى الجمعية

العامّة في دورتها الرابعة والستين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين  
٢٠١٠-٢٠١١.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة أنه قد صدر طلب تقديم مقترحات للخدمات المعمارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن عقداً قد أُرسى في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة A/62/794، الفقرة ٢٦). وتلاحظ اللجنة عدم تضمّن التقرير لتفسير الأسباب التأخير الشديد في إصدار طلب تقديم مقترحات الخدمات المعمارية وإرساء العقد. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه بسبب التخلف الكبير في العمل الذي سجلته شركة الهندسة المعمارية الفائزة بالعقد خلال ما يربو على عامين ونصف، اتخذ قرار في نهاية الأمر بفسخ العقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وسجل مزيد من التأخير إثر ذلك انتظارا لتسوية مع شركة الخدمات المعمارية، وتم التوصل إلى هذه التسوية لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بناء على توصية من مكتب الشؤون القانونية ووضعت الأمم المتحدة يدها بشكل كامل على ما أنجزته الشركة من عمل (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

٣٧ - وفيما يتعلق بأتعاب شركة الهندسة المعمارية المبينة في السطر ١ من الجدول ٤ من التقرير، أعلنت اللجنة بأن قيمة العقد المبرم مع الشركة الأولى بلغت ٧٨٠.٠٠٠ يورو، وأن المبلغ المسدد للشركة مقابل عملها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بلغ ٣١٠.٧٥٨ يورو، وأن قيمة التسوية النهائية كانت ٨١.٨٠٢ يورو. وأعلنت اللجنة أيضاً بأن الشركة المعمارية الأولى قد أتمت التصميم التفصيلي، لكنها لم تنته من وثائق التشييد. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، جرى إصدار طلب جديد لتقديم خدمات معمارية محلياً في نيروبي، وأُرسى العقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على شركة معمارية جديدة.

٣٨ - وأبلغت اللجنة أنه منذ توقيع العقد مع الشركة المعمارية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أكملت الشركة جميع وثائق العطاء (الرسوم وكشوف الكميات) وهي جاهزة لطلب العطاءات المزمع البدء به الآن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، رهناً بموافقة الجمعية العامة على تقدير التكاليف المنقح للمشروع. ووفقاً لما أوردته الأمانة العامة، يتوقع إكمال إجراءات العطاء بحلول أواخر عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على أن يكون تاريخ الإكمال في نهاية عام ٢٠١٠، وأن يُشغل المبنى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣٩ - وكما ترد الإشارة في الفقرة ٣٤ من التقرير، أجرى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مسحاً جديداً للحيز المكاني في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أظهر نقصاً في المساحة يقدر حالياً بحوالي ٤١٣ ١٧ متراً مربعاً. واستناداً إلى نتائج المسح، يقترح تشييد مبنى جديد من ثلاثة

طوابق ويضم مساحة صالحة للاستخدام كمكاتب قدرها ١٦ ٥٠٠ متر مربع. وسوف يعوض الفارق في الاحتياجات بين مجموع الاحتياجات المتوقعة وإجمالي المساحة التي يوفرها المبنى المقترح، والبالغ ٩١٣ متراً مربعاً، من خلال زيادة ترشيد استخدام المساحة الإجمالية للمكاتب. وعند الاستفسار، أُعلمت اللجنة بأن تقدير كلفة المبنى البالغ ١٨,٧ ملايين دولار المدرج في السطر ٢ من الجدول ٤ من التقرير قد احتسب على أساس تقدير رسمي من الوكالة أعده المهندس المسؤول عن المسح الكمي، وهو أحد أعضاء فريق استشاريي شركة الهندسة المعمارية الجديدة. وقد أجرى المهندس المسؤول عن المسح الكمي تقدير الوكالة استناداً إلى كشوف الكميات التفصيلية التي تستند بدورها إلى رسوم ووثائق التشييد النهائية لمبنى المكاتب بعد التعديل. وقد أُبلغت اللجنة بأن كلفة المتر المربع من صافي المساحة المتاحة للاستخدام كمكاتب تبلغ ١١٣٣ دولاراً وأن كلفة المتر المربع من إجمالي المساحة المشيدة تبلغ ٩٣٥ دولاراً.

٤٠ - وتشمل التقديرات الواردة في الجدول ٤ من التقرير اعتماداً قدره ٢٠٠ ١١٩ ١ دولار أمريكي لتغطية الاحتياجات الأمنية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتعلقة في المقام الأول بتكاليف مساعدة مؤقتة عامة ووقت عمل إضافي لـ ١٤ موظف أمني، وذلك للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتوصي اللجنة بأن تبين التقديرات المستكملة التي ستعرض على الجمعية العامة (انظر الفقرة ٤٥ أدناه) صلة وثيقة بين الاحتياجات الأمنية والجدول الزمني للتشييد.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن كلفة مشروع التشييد المنقح تصل الآن إلى ٢٥,٢ مليون دولار. ووفقاً لما أورده الأمين العام، فإن زيادة الكلفة تعكس حقيقة مفادها أن التقديرات الأصلية استندت إلى تجارب التشييد السابقة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي والتي تعود إلى عام ١٩٩٣، وهي تقديرات كان قد عفى عليها الزمن أصلاً في ذلك الوقت. وتأخذ التقديرات المنقحة للتكاليف في الاعتبار تضخم كلفة التشييد خلال أكثر من ١٤ سنة. كما أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار، وتزايد الاحتياجات المطلوب توفرها في المبنى (التحسينات المتصلة بالأمن والتحسينات في الأعمال الهندسية والكهربائية) أسهما بدورهما في ارتفاع تقديرات التكاليف المنقحة.

٤٢ - ووفقاً لما أشير إليه في الفقرة ٤٤ من التقرير، بلغ الرصيد المتراكم لحساب أعمال التشييد الجارية ٢٠٠ ٧٧٣ ٩ دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، باعتباره التمويل المتوفر للمشروع، بما في ذلك مبلغ ٨ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار كإيرادات متراكمة متأتية من الإيجار في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، ومبلغ ٧٩٨ ٢٠٠ دولار باعتباره إيرادات

متأتية من الفائدة المستحقة على إيرادات الإيجار. ويشير الأمين العام إلى أن تغطية تكاليف المشروع المنقحة البالغ قدرها ٢٠٠ ٢٥٢ ٢٥ دولار ستطلب إيرادات إضافية للإيجار في المستقبل قدرها ٠٠٠ ٤٧٩ ١٥ دولار لتمويل باقي الاحتياجات.

٤٣ - وتبعاً لذلك، يقترح الأمين العام أن يمول تشييد المرافق المكتبية الإضافية في نيروبي، بكلفة إجمالية قدرها ٢٠٠ ٢٥٢ ٢٥ دولار أمريكي (بالأسعار الحالية) من خلال الجمع بين ما يلي: (أ) تراكم إيرادات الإيجار (٠٠٠ ٩٧٥ ٨ دولار) وإيرادات الفوائد (٢٠٠ ٢٩٨ دولار)؛ (ب) إيرادات الإيجار المحصلة خلال السنوات الخمس المقبلة (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ (ج) إيرادات الفوائد المستقبلية المتأتية عن إيرادات الإيجار في حساب عمليات التشييد الجارية. وحال تغطية كافة التكاليف، ستعاد إيرادات الإيجار في نيروبي إلى باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ذات الصلة، وستدرج في ذلك الباب. ويتوقع الأمين العام أن يتم ذلك خلال عام ٢٠١٢.

٤٤ - ويساور اللجنة القلق حيال مشاكل الإدارة والمشاكل الأخرى الكبيرة التي عانى منها مشروع التشييد هذا، سواء في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أو في المقر بنيويورك. وقد أسفر التأخير عن خسائر في الوقت وفي الموارد. وتشدد اللجنة على ضرورة وضع تدابير حازمة للمراقبة الداخلية ووضع قيادة مؤهلة على رأس المشروع. وفي هذا الصدد، تلقت اللجنة الانتباه إلى تقريرها عن إطار المساءلة (A/63/457).

٤٥ - وتتوقع اللجنة أن تتم معالجة الشواغل المعرب عنها في هذا التقرير. ونظراً لأهمية المشروع، توصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بمشروع التشييد في مقر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الواردة في الفقرتين ٤٩ (د) و (هـ) من تقريره. لكن اللجنة تشير إلى أن عملية تقديم العطاءات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (انظر الفقرة ٣٨ أعلاه) قد تؤثر في الاحتياجات. وتوصي بالتالي بتقديم تقديرات محدثة إلى الجمعية العامة إبان نظرها في هذه المسألة. وتوصي اللجنة أيضاً بتقديم تقارير مرحلية عن مشروع التشييد في مقر مكتب الأمم المتحدة بنيروبي إلى الجمعية سنوياً.

## المرفق الأول

الجدول الزمني لمشروع مبنى المكاتب الجديد في اللجنة الاقتصادية  
لأفريقيا بأديس أبابا

## ألف - الأنشطة المنجزة

الفترة	الوثائق	ملاحظات
٢٠٠١-٢٠٠٠	A/56/622، الجزء الثاني	مسح للحيز المكتبي أجرته اللجنة
أيار/مايو ٢٠٠٢	القرار ٢٧٠/٥٦	مشروع أقرته الجمعية العامة، بجزء مكاني يناهز مجموعه ٦ ٧٧٠ متراً مربعاً واستخدام ٨٠٠ ٧٧١١ دولار، بمول من الرصيد المتاح لحساب الإنشاءات الحارية. وطلبت الجمعية تقديم تقارير مرحلية على أساس سنوي .
٢٠٠٢-٢٠٠١	A/56/672 A/56/711	التصميم النظري/طلب التمويل.
٢٠٠٣-٢٠٠٢	A/57/322	تقديم عطاءات للخدمات الفنية المتعلقة بالهندسة المعمارية والهندسة المدنية.
٢٠٠٣-٢٠٠٢	A/58/154	إعادة تقديم العطاءات للخدمات الفنية المتعلقة بالهندسة المعمارية والهندسة المدنية نظراً لتدني نوعية الإجابات التي وردت .
حزيران/يونيه ٢٠٠٣	A/58/154	تعيين مهندس معماري ليقوم بدور منسق للمشروع في اللجنة، مما شكل أساساً لكي تبدأ وحدة تنسيق المشاريع عملها.
حزيران/يونيه ٢٠٠٣	A/59/444	تخصيص البلد المضيف لأراض إضافية.
٢٠٠٥-٢٠٠٤	A/59/444	مرحلة التصميم.
	A/59/444	إدخال تعديلات على التصميم نظراً ل: - تحديد موقع جديد للمبنى؛ - احتياجات بموجب معايير العمل الأمنية الدنيا.
٢٠٠٧-٢٠٠٦	A/60/532 A/61/158	إدخال تعديلات على التصميم نظراً لتوسيع نطاق المشروع بإضافة طابقين ذوي قدرات استيعاب إجمالية تساوي ٩ ٥٥٠ متراً مربعاً بتكلفة تقديرية إجمالية للمشروع قدرها ١١ ٣٨٣ ٣٠٠ دولار.
	القرار ٢٤٨/٦٠، الجزء السابع A/60/7/Add.21	
٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧	A/61/158، الجزء الثاني	توقيع إيجار أراض إضافية مع البلد المضيف .
نيسان/أبريل ٢٠٠٧		وصول منسق المشروع الذي وقع عليه الاختيار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بعد الموعد بستة أشهر. وفي غياب منسق المشروع، تم تعليق العمل المتصل بتعديلات التصميم وغيرها من التعديلات.

الفترة	الوثائق	ملاحظات
نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٧	A/62/487	تعديلات التصميم وغيرها من التعديلات من أجل: - تحديد موضع المصعد؛ - الدورات الكهربائية في الهيكل.
	القرار ٢٣٨/٦٢	استلزم إدخال تغييرات صغيرة أخرى مرتبطة بها ارتفاع التكاليف وتطلبت تعديل العقد الأصلي مع شركة الهندسة المعمارية الدولية. وأجريت مجموعة من المفاوضات مع شركة الهندسة المعمارية وتم التوصل إلى اتفاق في منتصف عام ٢٠٠٧.
	A/62/7/Add.11	أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية من أجل تكلفة تقديرية منقحة إجمالية للمشروع قدرها ١٠٠ ٣٣٣ ١٤ دولار.
حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠٠٧	A/63/303	تسليم شركة الهندسة المعمارية الدولية لمستندات التشييد الأولية في آب/أغسطس ٢٠٠٧.
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	A/63/303	استعراض مستندات التشييد.
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	A/63/303	إجراء تنقيحات في مستندات التشييد: زيادة تنقيح المعلومات الميكانيكية الواردة في رسوم شركة الهندسة المعمارية الدولية
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	A/63/303	قبول مستندات التشييد النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من شركة الهندسة المعمارية الدولية في إطار المفاوضات المتعلقة بالعقد النهائي، بعد الموعد بخمسة أشهر (كان في الأصل مقرراً لآب/أغسطس ٢٠٠٧).
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	A/63/303	تم التعاقد مع شركة الهندسة المعمارية المحلية لمواصلة العمل المتعلق بمسندات التشييد وبدء عملية تقديم العطاءات بعد الموعد بخمسة أشهر نظراً للمفاوضات المتعلقة بالعقد مع شركة الهندسة المعمارية الدولية. ونشأت حاجة إلى فترة خمسة أشهر إضافية لإنهاء تنسيق مستندات عطاءات التشييد وعملية الشراء.
٢٠ أيار/مايو	A/63/303	صدور عطاءات التشييد.
٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	A/63/303	عقد مؤتمر مقامي العروض في أديس أبابا.
١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	A/63/303	تمديد تاريخ تقديم العروض من منتصف تموز/يوليه إلى منتصف أيلول/سبتمبر. استحقاق تقديم عروض عطاءات التشييد.

## باء - الأنشطة المقررة

الفترة	ملاحظات
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	الاستعراض التقني للعروض المستلمة.
تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	الاستعراض المالي للعروض المستلمة واستعراض لجنة المقر للعقود
تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	إجراء المفاوضات مع المتعاقدين.
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	توقيع العقود.
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	مرحلة التشييد.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ - أيار/مايو ٢٠١١	التجهيز الداخلي.
أيار/مايو ٢٠١١	شغل الموقع.

## المرفق الثاني

الجدول الزمني لمشروع هيكل موقف السيارات في اللجنة الاقتصادية  
لأفريقيا بأديس أبابا

الفترة	الوثائق	ملاحظات
٢٠٠٧-٢٠٠٨	A/62/487؛ القرار ٢٣٨/٦٢	طلب التمويل والموافقة عليه.
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	A/63/303	وضع سياسات موقف السيارات في صيغتها النهائية وبدء العمل بها.
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	A/63/303	دراسة بشأن دمج هذا الهيكل وتحميل الحدائق المرتبط به فيما يتعلق بمبنى المكاتب الجديد.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ - شباط/فبراير ٢٠٠٩		عطاءات خدمات التصميم.
آذار/مارس-آب/أغسطس ٢٠٠٩		مرحلة التصميم.
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ - آذار/مارس ٢٠١٠		عطاءات التشييد واستعراض لجنة المقرر للعقود.
نيسان/أبريل ٢٠١٠ - أيار/مايو ٢٠١٠		المفاوضات المتعلقة بالعقود؛ توقيع عقد التشييد - أسبوع واحد.
آب/أغسطس ٢٠١٠ - تموز/يوليه ٢٠١١		مرحلة التشييد.
آب/أغسطس ٢٠١١		شغل الموقع.

## المرفق الثالث

الجدول الزمني لمشروع تجميل الحدائق في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
بأديس أبابا

الفترة	الوثائق	ملاحظات
٢٠٠٧-٢٠٠٨	A/62/487 A/RES/62/238	طلب التمويل والموافقة عليه.
شباط/فبراير - أيار/مايو ٢٠٠٩		عطاءات خدمات التصميم.
حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		مرحلة التصميم.
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ - أيار/مايو ٢٠١٠		عطاءات التشييد؛ توقيع عقد التشييد: أسبوع واحد.
آب/أغسطس ٢٠١٠ - أيار/مايو ٢٠١١		التشييد.
أيار/مايو ٢٠١١		إكمال المشروع.

## المرفق الرابع

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة

السيدة ماكلورغ،

بالإشارة إلى التقرير A/62/794 المتعلق بمشاريع التشييد في نيروبي الذي يتوقع أن تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يوم الجمعة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أقدم الاستكمال التالي منذ نشر التقرير في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتقدم هذه الرسالة مواصفات بشأن ذلك الجزء من التقرير الذي يشير إلى تحديث مرافق المؤتمرات في ضوء الظروف الراهنة.

والإطار الزمني للاضطلاع بمشروع التحديث محدود نظراً لاستخدام النظام لمؤتمرات من المقرر عقدها طوال السنة. وإن القيد الزمني لتنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن قيد مهم لأن من المقرر أن يجتمع مجلسا إدارة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٩. ويترك ذلك خيارين هما - إما تنفيذ تحديث ذي نطاق صغير خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أو إرجاء المشروع مرة أخرى حتى أواخر عام ٢٠٠٩ على الأقل.

وبعد النظر في الخيارين، تقرر أن الخيار الأفضل هو المضي قدماً في تنفيذ مشروع على نطاق محدود في الوقت الحاضر لأن مرافق المؤتمرات القائمة توجد في حالة سيئة بحيث أن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية. وسيضمن المشروع حالياً الاضطلاع بتحسين كامل للهياكل الأساسية الكهربائية اللازمة وما يرتبط بها من معدات المؤتمرات والترجمة الفورية فضلاً عن تجديد أثاث قاعات الاجتماعات وتحسين الإضاءة. ولن تجرى في هذه المرحلة أي تعديلات معمارية أو هيكلية أو مدنية أو ميكانيكية إضافية ذات صلة كانت متوخاة فيما مضى.

وبتقليص نطاق المشروع، ستقلص أيضاً الموارد اللازمة من ٣٧٨ ٠٠٠ دولار إلى ٣٤٧٩ ٠٠٠ دولار، أي المبلغ المعتمد أصلاً للمشروع في الوثيقة A/RES/58/272. لذلك فإن الإجراءات الواردة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ٤٩ لم تعد ضرورية. وأرجو ممتناً إطلاع اللجنة على هذا الاستكمال للمشروع عند نظرها في التقرير.

(توقيع) شارون فان بورلي

مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات